

تلاميذ الحسيمة ينتظرون أجراً
مذكرة تعميم اللباس الموحد

6

أزيد من 10 ملايين لتعميم الزي
الموحد بأكاديمية سوس

8

تواصل

تعميم الزي الموحد ورهان المجانية

الآباء يعتبرونه عبئاً جديداً والوزارة تمول جزءاً من مصاريفه وتعول على الشركاء لتمويل الباقي



(مصطفى الشراوي)

تراوحت بين القبول والرفض، فإذا كانت بعض الأسر المسورة نسبياً، قد حيدت الفكرة على أساس إضافة نوع من الاحترام والتقدير للمدرسة العمومية ورد الاعتبار لها وتجميل صورتها من خلال تلامذتها، فإن بعض الأسر الفقيرة، رفضت الفكرة رفضاً باتاً بحكم ظروفها المعيشية التي تضرت كثيراً من تزامن الدخول المدرسي هذه السنة مع شهر رمضان وعيد الفطر والاستعداد لعيد الأضحى، بالإضافة إلى الارتفاع الصاروخي لأسعار الخضار والمواد الاستهلاكية الأخرى التي قلصت ميزانيتها المحدودة أصلاً.

الصباح

أعطت كاتبة الدولة بوزارة التربية الوطنية، خلال شهر سبتمبر الماضي، الإشارة لانطلاق عملية توزيع الزي المدرسي الموحد على عينة من تلميذات وتلاميذ بعض المؤسسات التعليمية بالدار البيضاء، استفاد منها 35 ألف تلميذة كمرحلة أولى، ينتهون إلى 71 مدرسة ابتدائية، من بدلتين مدرسيتين، وقد دعت كاتبة الدولة إلى كثيف الجهود من أجل تعميم هذه المبادرة على باقي مؤسسات التعليم بالجهة، في أفق تعميمها على باقي جهات المملكة التي بدأت هي الأخرى في فرض الزي الموحد ببعض مؤسساتها.

وقد خلف قرار الشروع في تطبيق برنامج «زينا 2009»، ببعض جهات المملكة ردود أفعال مختلفة،

مطبات

خصاص

اعترف مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة دكالة عبدة أن هناك خصاصاً كبيراً في الموارد البشرية، خاصة في بعض المواد العلمية كالفيزياء والرياضيات والفرنسية، وقال إن هناك إكراهات تتعلق بإعادة الانتشار وتوزيع الفاضل المستقر بمدينة الجديدة، إذ تعمل نيابة المدينة، بالتنسيق مع الأكاديمية، على تغطية الخصاص الحاصل ببعض المراكز القروية كأولاد أفراج والزمامرة والبئر الجديد، وقال المسؤول ذاته إن هناك 16 تلميذاً بمهمة مستثمر إلى نهاية الموسم الدراسي، وستعتبر الأكاديمية هذه المناصب شاغرة.

أ.ذ (الجديدة)

وقفه

نفذت النقابات الخمس الأكثر تمثيلاً بتاونات، الخميس الماضي، وقفة احتجاجية أمام الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة تازة الحسيمة تاونات، احتجاجاً على عدم التراجع عن تطبيق المذكرة 122 لعدة مراعاتها لخصوصيات الإقليم ولآثارها السلبية على الأستاذ والمتعلم، وتعتبر الوقفة واحدة من عدة حركات احتجاجية نشتها منذ انطلاق الموسم الدراسي الحالي، دون أن تلقى الاستجابة من قبل نيابة التعليم التي وصفوها بالاستهتار. وأعلنت تلك النقابات رفضها مباشرة أعمال الحركة المحلية وتعين الخريجين الجدد بنا، على شبكة ملغومة، وتشبها بمقرحاتها المقدمة للنيابة خلال الاجتماع الأخير للجنة الموسعة، مطالبة النيابة الاعتماد على الوضوح والشفافية وتكافؤ الفرص بين الجميع في ما يخص التعامل مع البنى التربوية والخريطة المدرسية، متحدثة عن كيف تعرض له الإقليم بخصوص توزيع الموارد البشرية حيث لم ينل إلا الفئات مقارنة مع إقليم تازة والحسيمة.

أرزو

وزع مركز أرزو للتنمية الاجتماعية المحدث في 2002 بإفراج لتحصين حياة السكان المحتاجين وتوفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية للمرأة والخريجين الشباب والطلبة، الإثنيتين الماضي، مجموعة من اللوازم المدرسية والنظارات الطبية على الأطفال والأشخاص المستفيدين من محو الأمية والتربية عبر النظامية، خاصة في زاوية سيدي عبد السلام حيث تم افتتاح ورشة عمل في عدة قطاعات والخياطة والتريكو والكروشيه.

وانعقد على هامش هذا اللقاء، اجتماع تشاوري مع أعضاء نادي الليونز الدولي في بلجيكا، قبل أن يتم إطلاق عملية توزيع اللوازم، بينما احتضنت جامعة الأخوين بالمدينة نفسها، سهرة فنية ثقافية لتتبع الأقسام الأدبية الشابة وتطوير مستوى اللغة العربية بشكل مترام مع صدور العدد الأول من جريدة «الحياة الجامعية»، استضيفت خلالها وجوه مغربية أغنت الساحة بإصداراتها الفنية.

آباء

احتشد الأئتين الماضي أمام باب النيابة الإقليمية للتربية الوطنية بتاونات، أكثر من 90 شخصاً يمثلون آباء وأولياء وأمهات تلاميذ مؤسسات تعليمية لم يلتحق معلمون بها لتدريس أبنائهم، خاصة مدرسين اللغتين الفرنسية والعربية للمستويين الخامس والسادس ابتدائي، ما حرم التلاميذ من ولوج الفصل الدراسي منذ انطلاق الموسم الدراسي الحالي. وعلم من مصدر مطلع أن النائب الإقليمي للوزارة، تعهد بإرسال معلم لتدارك الوضع وتمصاص غضب آباء وأمهات التلاميذ، في الوقت الذي تقر مصادر من نيابة التعليم، بوجود خصاص مهول في الموارد البشرية خاصة في التعليم الابتدائي والإعدادي، ما يعطل العملية التربوية في عدة مؤسسات.

حميد الأبيض (هاس)

خبر الأسبوع

وجه 47 عاملاً من الأطر التربوية والإدارية بنائوية محمد السادس بحي أزلي بمرآكش رسالة إلى مجموعة من الجهات، توصلت «الصباح» بنسخة منها، تحمل توقيعات الأطر المذكورة يؤكدون من خلالها أنه، إثر ما عرفته الثانوية من مشاكل خطيرة على مستوى التدبير الإداري، والمالي خلال الموسمين الدراسييين الماضيين، إذ وقعت لجنة تتبع الميزانية المنطقية من مجلس تدبير المؤسسة في أواخر الموسم الماضي على جملة من الأختلالات على المستوى المالي الذي يعد بالملايين خلال السنتين الماضيتين، والتي تم حلها بحمل مسؤولية تسير المؤسسة في هذه الفترة لإطرين بالمؤسسة، ما استدعى تدخل لجنة مالية مشتركة من المصلحتين الماليين النيابة والأكاديمية للاقتصاص دامت أكثر من شهرين، والتي وقفت فيها على أختلالات مالية وإدارية ضخمة ميزانية المؤسسة (2008/2007) ورزت تقرير لجنة التدبير، كما هو مبين في تقريرها الذي رفعته إلى مدير الأكاديمية، ما ترتب عنه توقيف أحد أطر المؤسسة والاقتصاص على تنبيه إطار آخر، حسب ما صرح به خلال اجتماع مجلس تدبير بين العاملين بالمؤسسة وكذلك التلاميذ وأولياءهم وإياهم والأطر الإدارية والتربوية والأعوان الذين يتسألون عن عدم توافر الإجراءات الزجرية مع حجم الأختلالات التي ارتفعت في حق المؤسسة، حسب تعبير الرسالة، التي عبر مرسلوها عن تخوفهم الكبير من أن تكون الإجراءات المذكورة مجرد نثر الرماد في العيون، على اعتبار أن القضية تهم هدر المال العام، كما أعلنوا عن استعدادهم للجوء إلى كل الطرق والوسائل لإعادة الاعتبار إلى المؤسسة.

نبيل الخالقي (مراكش)

إجابة واحدة تكفي ولد دادة: الزي الموحد ليس عبئاً على الأسر الفقيرة

مدير أكاديمية جهة فاس أكد أن توحيد الزي يقطع الطريق أمام الاختراقات الإيديولوجية

قال محمد ولد دادة، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة فاس بولمان، إن الزي المدرسي الموحد يجعل من العملية التربوية عملية أنيقة داخل القسم والمدرسة وخارجها، وأضاف، في حوار مع «الصباح»، أن توحيد الزي المدرسي يهدف إلى محو الفوارق الاجتماعية بين فئات التلاميذ، مشيراً إلى أن العملية ما زالت في مرحلتها الأولى على أساس تطويرها في السنوات المقبلة، في إطار تنفيذ البرنامج الاستعجالي، وأكد ولد دادة أن الأكاديمية خصصت غلظاً مالياً مهماً لاقتناء ملابس حوالي 32 ألف تلميذ في مؤسسات التعليم الابتدائي بالجهة.

وفي ما يلي نص الحوار:



● ماهي فلسفة إقرار زي موحد في المؤسسات التعليمية؟
● إن الزي المدرسي الموحد، المعمم في عدة مناطق ومؤسسات تعليمية، يجعل من العملية التربوية عملية أنيقة داخل القسم والمدرسة وخارجها، ويقطع الطريق أمام بعض الاختراقات الإيديولوجية التي تحاول أن تمر، من خلال الزي، توجهاً إيديولوجياً معيناً. وهنا أود أن أؤكد أن الزي الموحد لن يكون عبئاً على الأسر الفقيرة الخليل كاهلها بمصاريف تدرس أبنائها وشراء حاجياتهم.

إن الهدف الرئيسي من إقرار الزي المدرسي وتوحيده وتعميمه، في نظري، هو أن لا نجعل منه عبئاً جديداً على العائلات الفقيرة، ما دامت في غنى عن كل الأعباء، لذلك فوزارة التربية الوطنية اقتنت تلك الأزياء وزعتها على التلاميذ المستفيدين. إذ عقدنا صفقة لاقتناء هذا الزي الذي هو عبارة عن سروال وقميص وصدرية. وأملنا أن نطور هذا الزي في المناطق الباردة مثل ميسور، لشراء البسة صوفية معينة تتماشى وخصوصيات المنطقة.

تفاصيل الحوار في الصفحة 7

حجر الزاوية الاغتيال



عبدالله نهارى

التلاميذ وأولياء أمورهم، والأمثلة كثيرة في هذا الباب. لذلك، فإن ما وقع في سطات جريمة تربوية بكل المقاييس، يجب أن يفتح تحقيقاً في ملابسها، والضرب بيد من حديد على المسؤولين المباشرين عن هذه المأساة.

الخبر الثاني الذي أثارني هذا الأسبوع، والذي يستحق أيضاً أن يفتح فيه تحقيقاً فزئيه لتسليط الضوء على كل جوانبه، هو الاتهام الذي وجهه المواطن محمد شطيب، الحاصل على الإجازة في الجغرافيا، إلى مسؤولي الوزارة بالتلاعب في نتيجة مباراة قال إنه اجتازها بامتياز، وخولت له الحصول على منصب أستاذ للاجتماعيات بولاية زاكورة التابعة لأكاديمية جهة سوس ماسة درعة.

محمد شطيب، المتحدر من تيزنيت، يقول إنه نجح في الاختبارين، الكتابي والشفوي، في مباراة لتوظيف أساتذة الثانوي التأهيلي (التوظيف المباشر) أجريت في غشت الماضي، ويؤكد شطيب أنه التحق بولاية زاكورة، ووقع في لائحة الحضور، وطلب منه الرجوع بعد أسبوع للالتحاق فعلياً بالقسم الذي سيتكلف بتدريسه، إلا أنه فوجئ بتغيير اسمه باسم مرشح آخر، ليقتال حلمه الذي راوده، ربما، لسنوات، وتغثال الفرحة التي بدأت تدب في أوساط أسرته وعشيرته، بل وتم أيضاً، وهذا هو الأخطر، اغتيال مصداقية وزارة «على كدها»، يفترض فيها أن تكون القدوة في محاربة التلبس والغش. وهذا ما يستوجب، كما قلنا فتح تحقيق فزئيه لإعطاء كل ذي حق حقه. وذلك أضعف الإيمان.

أثار انتباهي، خلال هذا الأسبوع، خبران بارزان لهما علاقة بالشان التربوي، ويحملان دلالات عميقة تشي بأن لا شيء تغير، في هذه البلاد، سواء بالمخطط الاستعجالي أو بدونه. الحادث الأول يهم انتحار تلميذ بسطات بعد أن حرّمته الإدارة من متابعة الدراسة، أما الثاني فيلخص قصة الشاب محمد شطيب، المتحدر من تيزنيت، والذي يتهم مصالح وزارة الاختيشن والمعاهد بالسطو على منصب تحصل عليه «عن جدارة واستحقاق»، كما يقول الزملاء في التعليق الرياضي.

انتحار تلميذ بسطات، بعد أن طرده المدير من الثانوية بداعي الشغب، دليل ساطع على زيف الشعارات التي تلمظنا بها الوزارة في كل مناسبة، وأحياناً بدون مناسبة. فحين يتم الحديث، في المنتديات والصالونات، التي تهدر فيها مبالغ ضخمة من المال العام، عن ضرورة الحد من نسب الانقطاع عن الدراسة، ومحاربة الهدر المدرسي، والعمل على إرجاع الفصولين والمطرودين إلى مقاعد الدرس باستعطاف أو بدونه، فإن الأهم هو تطبيق هذه الشعارات على أرض الواقع، بهدف وقف جنوح الشباب والناقصين، والحيلولة دون توجهم نحو عوالم البطالة والإجرام والمخدرات، وتشجيعهم على التمدد، بدل الاكتفاء برفع الشعارات الرنانة التي لا تصلح إلا للاستهلاك الإعلامي، في حين أن الواقع ينطق بأشياء أخرى بندي لها الجبين، من قبيل تعنت العديد من مديري المؤسسات التعليمية، ورفضهم الانسحاق وراء ما تخطط له الوزارة، رغم خطابات الاستعطاف التي يوجهها إليهم